سياسة التخطيط واستعمالات الاراضي في ظل الاحتلال.

خلفية عامّة

شكّلت عملية السيطرة على ضبط، وتحديد، استعمالات الاراضي أحد الجوانب الرئيسة في معركة الصراع على فلسطين خلال العقد الأخير. واستعمل التخطيط الفيزيائي المقنّن احد الاساليب الناجحة في سبيل تحقيق السيطرة على استعمالات الاراضي، وضبطها. يعتبر التخطيط الفيزيائي وسيلة لتنظيم، وترشيد، عملية استعمالات الاراضي واستخدام الموارد والامكانات الطبيعية في توفير الفعاليات اللازمة لمعيشة السكان، وتأمين احتياجاتهم، وتحسين فرص التماسك الاجتماعي، والتخفيف من حدّة المشكلات الاجتماعية. ولكن التخطيط، في واقع الصراع العربي ـ الاسرائيلي، يأخذ ابعاداً مختلفة، حيث يعتبر التخطيط، بالنسبة الى الاسرائيليين، احد السبل الرئيسة الى تحقيق اهداف جغرافية ـ سياسية وتكثيف الاستيطان الاسرائيلي؛ وفي المقابل حصر، وتحجيم، المدن والقرى الفلسطينية، والحدّ من توسّعها وتطوّرها، وذلك لخلق مناطق فارغة تسهّل عملية السيطرة عليها وضمّها الى اسرائيل.

ان استعمال اسلوب التخطيط الفيزيائي الضابط والمقنّن من قبل الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الفلسطينية قد أدّى الى خلق أزمة سكنية حادّة، بالاضافة الى مساهمته في تحديد استعمالات اراضي، تتناقض مع حاجات وأهداف المواطنين، كمقدمة لمصادرتها.

احتلت اسرائيل الضفة الفلسطينية العام ١٩٦٧ وكان عدد سكانها، عندئذ، ٥٩٨٦٣٧ نسمة، موزّعين على ما يزيد على ٤٤٩ مدينة وقرية، في منطقة مساحتها حوالى ٥٥٥٥ كيلومتراً مربعاً. وقد بلغت الكثافة السكانية في الضفة، بما فيها القدس الشرقية، ١٠٤ أفراد للكيلومتر المربع الواحد في العام عينه. وارتفع عدد سكان الضفة، بقدسها الشرقية، الى حوالى ١,٢ مليون نسمة، فتضاعفت الكثافة السكانية؛ اذ بلغت ٢١٧ فرداً للكيلومتر المربع الواحد، في العام ١٩٨٨.

وقد رافقت الزيادة في عدد السكان تغييرات اقتصادية، واجتماعية، كان من شأنها زيادة الطلب على سكن لائق. وقد احدثت هذه الزيادة في الطلب طفرة عمرانية بعد العام ١٩٦٧. فقد تبيّن من دراسة تفصيلية، أُجريت في العام ١٩٨٦ على عينة شملت ٢٦ مدينة وقرية، ان حوالى ٤٨,٨ بالمئة من المباني في المدن والقرى شيّدت بعد العام ١٩٦٧، وشكّلت حوالى ٦٧ بالمئة من المباني الصالحة للسكن[٣]. وقد جاءت هذه الطفرة العمرانية لتوفّر السكن للعائلات. فقد بلغ عدد الزيجات في الضفة الفلسطينية ١٢٩٦٢ زيجة في العام ١٩٨٧، و١٢١٣١ زيجة في العام ١٩٨٨[٤]، بالمقارنة مع العام ١٩٨٠ الذي بلغ عدد الزيجات فيه حوالى ٩٠٤٠ زيجة[٥].

واصطدم هذا الطلب المتزايد على وحدات السكن بسياسة تخطيط ضابطة ومقنّنة تقف حائلاً في وجه امكانية اقامة المباني التي تعتمد اقامتها على التمويل والبناء الذاتي. وطرحت السلطات الاسرائيلية دعوى عدم وجود المخططات الهيكلية، او ان المخططات الهيكلية لا تسمح بالبناء، كوسيلة لعدم اصدار الرخص للمواطنين باقامة المساكن. وفي ما يلي، سنتناول موضوع المخططات الهيكلية وعلاقتها بموضوع توفير المساكن ومنح رخص البناء.

المخططات الهيكلية

تنصّ المادة ١/٣٤ من الفصل الرابع من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية، الرقم ٧٩